«الوطني»: توقعات وشيكة بارتفاع الفائدة الأميركية

متداولون في بورصة نيويورك يتابعون الأسعار بعد وقت قصير من افتتاح السوق «رويترز»

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني انه مع انتهاء فترة العطلات الرسمية يحين موعد صدور العديد من المعطيات الاقتصادية الاميركية والتي أتت بالتزامن مع الاجتماع الذي عقدته اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة، حيث ان ذلك قد عزز الآمال في السوق فيما يتعلق بالتقلبات الاخيرة خاصة مع الارتفاع المحتمل في نسبة التضخم ومع ارتفاع نسبة الناتج المحلي الاجمالي من جديد، وبالتالي فإنه بعد صدور البيانات الجديدة للناتج المحلي الاجمالي، ولم يتردد المستثمرون في دفع سعر الدولار للارتفاع، حيث استمر في الارتفاع بشكل ثابت وذلك مقابل غيره من العملات الاخرى ذات الايرادات المتدنية.

وفي الساحة الاوروبية، شهدت فرض المزيد من العقوبات الاقتصادية على روسيا وهو الامر الذي يثير قلق المستثمرين في السوق، أما اليورو فقد استمر المستثمرون في بيعه لقاء الدولار، مع العلم ان سعر اليورو ما يزال قويا بالرغم من المعطيات الاقتصادية القوية الصادرة في الولايات المتحدة.

المعطيات الاقتصادية الضعيفة تمنح «الفيدرالي» وقتاً كافياً للتصرف

وفي المقابل في اميركا اللاتينية، تخلفت الارجنتين عن سداد دفعات السندات الحكومية، كما أن المستثمرين يترقبون الآن التأكيد الرسمي على بدء العمل في اتفاق مبادلة مخاطر الائتمان (CDS).

وفيما يتعلق بأسواق تداول العملات الاجنبية، فقد تراجع سعر اليورو والجنيه الاسترليني بعض الشيء وذلك مقابل الدولار الاميركي، حيث تراجع سعر اليورو الى ادنى مستوى له خلال عام 2014 مع العلم ان تداولاته لا تزال ضمن نسبة 3,9٪، وهو ما يضيق الخناق على المستثمرين من أجل المحافظة على مواقعهم قصيرة الأجل في السوق.

من ناحية أخرى، تراجع سعر الجنيه الاسترليني إلى أدنى مستوى له يوم الجمعة ليصل إلى 1,6814 وليقفل الاسبوع عند 1,6821، أما اليورو فقد شهد أداء مشابها لأداء الجنيه الاسترليني، حيث أقفل الاسبوع متدنيا خاصة مع تردد المستثمرين في شرائه، ليقفل الأسبوع اخيرا عند 1,3430.

وفيما يتعلق بأسواق السلع، تراجع سعر سبيكة الذهب إلى ما دون مستوى 1,300 دولار، خاصة أن المعطيات الاقتصادية الخاصة بسوق العمل خارج الولايات المتحدة تسير ضمن النصاب الصحيح.

ارتفاع قوي واستثنائي للدولار

وقال التقرير ان الاقتصاد الاميركي شهد اداء قويا فاق التوقعات خلال الربع الثاني والذي أتى بعد فترة صعبة شهدتها البلاد خلال بداية عام 2014، حيث شهدت الولايات المتحدة نموا اقتصاديا سنويا سريعا بسبب الارتفاع الحاصل في حجم الانفاق الاسري والانفاق في قطاع الاعمال، وبالتالي فقد ارتفع الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 4٪ سنويا، بحيث فاق نسبة 3٪ المتوقعة من قبل الخبراء الاقتصاديين، مع العلم ان الاقتصاد في البلاد قد شهد تراجعا مع بداية السنة بنسبة 2,1٪. بالاضافة إلى ذلك، فإن التقارير السنوية الصادرة يوم الاربعاء تدل على ان الاقتصاد الاميركي قد حقق نموا بلغ نسبة 4٪ خلال نصف السنة الثاني من عام 2013، وهو النمو الاسرع له خلال السنوات العشر الاخيرة.

أفاد تقرير العمالة الاميركي الصادر عن وزارة العمل يوم الجمعة بأن عدد الملتحقين بسوق العمل في القطاعات غير الزراعية قد ارتفع هذا الشهر الى 209 ألف شخص وذلك بعد ان كان عند 298 ألف شخص خلال الشهر الماضي، والذي تم تعديله لاحقا بعد ان كان عند 288 ألف شخص، وبالتالي فإن العدد الحالي عند 209 الاف شخص قد أتى دون العدد المتوقع من قبل الخبراء الاقتصاديين والمقدر بـ 233 الف شخص، أما نسبة البطالة فقد ارتفعت لتصبح 6,2٪ بدلا من 6,0٪ المتوقعة. تجدر الاشارة الى ان تقرير العمالة المذكور لا يعبر سلبيا بالضرورة فيما يتعلق بسعر الدولار الاميركي، بل يشير الى وجود حيز اكبر يكون فيه الدولار الاميركي قادرا على الارتفاع بشكل أكبر، اما في حال قرر المجلس الفيدرالي تأخير مسألة رفع أسعار الفائدة، فإن الامر سيخدم الاقتصاد وعملية نموه.

تجدر الاشارة الى انه تم تحديد المرحلة الاولى التي سيتم فيها رفع اسعار الفائدة وذلك مع حلول الاجتماع الذي سيعقد في يونيو 2015 وبحيث ستكون النسبة أقل بعشر نقاط أساس عن نسبة 2٪ والتي سيتم بلوغها مع نهاية عام 2016، وبالتالي فإن السوق يسير حاليا ضمن المخطط الخاص ببالن.

وصرح محافظ البنك الفيدرالي لمدينة دالاس الاميركية ريتشارد فيشر الاسبوع الماضي بأن النمو الاقتصادي القوي الذي تحققه البلاد بالاضافة إلى ارتفاع نسبة التضخم يشير الى ان الوقت قد حان للقيام بالمرحلة الاولى من عملية رفع سعر الفائدة، وأضاف فيشر في احدى المقابلات التلفزيونية ان موعد القيام بهذه الخطوة قد أصبح اقرب مما كان متوقعا. تجدر الاشارة الى ان فيشر قد صوت بالايجاب على قرار المجلس الفيدرالي لخفض حجم برنامج شراء السندات الشهري بمقدار 10 مليارات دولار ليصبح عند 25 مليار دولار، وكذلك صوت فيشر من اجل المحافظة على نسبة الفائدة متدنية لفترة مطولة.

اوروبيا، قال التقرير ان التقارير المتعلقة بمؤشر PMI الصناعي في منطقة اليورو تشير الى تراجع المؤشر من 51,9 الى 51,8، وفي حين ان القطاع الصناعي الالماني شهد تحسنا قويا فإن مؤشر PMI الفرنسي تراجع الى ادنى مستوى له خلال فترة الاشهر السبعة الاخيرة، كما تراجع النمو الاقتصادي في كل من اليونان واسبانيا وايطاليا، وبالتالي تبددت مخاطر حصول ارتفاع في نسبة التضخم خاصة مع تراجع النشاط الصناعي في المنطقة بالرغم من ان المصانع تكاد لم تقم برفع اسعارها، الا ان البنك المركزي الاوروبي سيمنح المنطقة بعض الوقت لتبدأ التأثيرات المنتظرة للتدابير الاخيرة بالظهور.

كما اشارت التقارير الاقتصادية الصادرة مؤخرا في منطقة اليورو الى ان مؤشر CPI قد شهد تراجعا كبيرا خلال شهر يوليو وصل للمستويات التي بلغها خلال فترة الازمة المالية العالمية التي حصلت منذ 5 سنوات، فقد ارتفعت الاسعار الاستهلاكية في الدول الـ 18 ضمن منطقة اليورو وذلك بنسبة 0,4٪ سنويا خلال شهر يوليو، وهو الارتفاع السنوي الادنى له منذ اكتوبر 2009 حين تراجعت فيه الاسعار بنسبة 0,1٪.

باقي التفاصيل على موقع الانباء الالكتروني

«الوطني للاستثمار»: فرص بالأسواق الخليجية

ذكر تقرير صادر عن شركة الوطني للاستثمار انه تراجعت معظم أسواق المنطقة خلال الأسبوع، حيث انخفضت مؤشرات 7 أسواق، بينما ارتفعت مؤشرات 6 أسواق أخرى. وقد أقفل مؤشر السوق الكويتي مرتفعا بواقع 0,3٪ ليغلق على 7,118 نقطة. وفي السعودية، أقفل مؤشر السوق مرتفعا بواقع 3,8٪ ليقفل على 10,163 نقطة بعد قرار مجلس الوزراء السعودي فتح السوق السعودية للتداول أمام الأجانب منتصف عام 2015.

وحققت شركة اتحاد عذيب للاتصالات التي تقدم خدمات الهاتف الثابت أرباحا قدرها 60,4 مليون ريال سعودي بنهاية الربع الأول من عام 2014. أوضحت الشركة ان سبب تحقيق الأرباح في الربع الحالي مقارنة مع الربع المماثل في العام الماضي والربع السابق إلى الانخفاض في المصاريف التسويقية والإدارية وزيادة الإيرادات الأخرى الناتجة من توقيع اتفاقية تسويق مع شركة الاتصالات السعودية بمبلغ 117 مليون ريال سعودي. أما في البحرين، فقد أقفل مؤشر السوق منخفضا بواقع 0,7٪ خلال الأسبوع ليقفل على 1,472 نقطة. صدرت البيانات المالية لشركة البحرين لمطاحن الدقيق للربع الأول من عام 2014. وقد بلغ صافي أرباح الشركة 481,2 ألف دينار بحريني مقابل حوالي 328 ألف دينار في الفترة نفسها من العام الماضي، مما يؤدي إلى نمو بلغت نسبته 46,3٪. أما في الإمارات، فقد أقفل مؤشر سوق ابوظبي منخفضا بواقع 1,6٪ خلال الأسبوع، ليقفل على 4,953 نقطة.

وبدوره، أقفل مؤشر سوق دبي منخفضا بواقع 5,1٪ خلال الأسبوع، ليقفل على 4,652 نقطة.

أعلنت شركة ارامكس زيادة إيراداتها بواقع 7٪ لتبلغ 1,768 مليون درهم إماراتي في النصف الأول من عام 2014 مقارنة مع 1,647 مليون درهم إماراتي في الفترة نفسها من العام الماضي.

وتشمل هذه النتائج المصاريف المتعلقة بصفة الاستحواذ على شركة «sreiruoC llaC liaM» الأسترالية والتي تبلغ 5,642 ملايين درهم إماراتي في يونيو عام 2014. وقد بلغت قيمة مبيعات الشركة 1,67 مليار ريال سعودي، مما يشكل ارتفاعا بواقع 32٪ مقارنة بالفترة المماثلة من عام 14ـ2013. أما صافي الربح فارتفع بواقع 16٪ بالنسبة الى العام الماضي ليصل إلى 191 مليون ريال سعودي. عموما، نرى أن مستوى المبيعات الجيد يؤكد توقعاتنا الإيجابية للشركة.

لذلك تكرر شركة الوطني للاستثمار توصيتها بـ «الاحتفاظ» بالسهم، علما ان السعر العادل للسهم يبلغ 100,00 ريال سعودي. كما تطرق تقرير للشركة عن نتائج بنك أبوظبي الإسلامي للربع الثاني من عام عام 2014.

فبلغ صافي ربح الشركة 454 مليون درهم، ما يشكل ارتفاعا بواقع 22٪ مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2013. أما الربح التشغيلي فقد ارتفع 14٪ بالنسبة إلى العام الماضي بما يتماشى مع توقعاتنا للشركة. وجاءت نسبة نمو القروض أدنى من توقعات شركة الوطني للاستثمار، فبعد ارتفاع بمتوسط حوالي 4,5٪ في الأرباع الخمسة الماضية، ارتفعت القروض بنسبة 1,7٪ في الربع الثاني من عام 2014.

الاتصالات والتأمين والصناعة وبيع التجزئة هدفها الرئيسي

«ديلويت»: شركات المنطقة في مرمى القرصنة

التكنولوجيا العالية والتجارة الإلكترونية عرضة للهجمات الالكترونية

قال تقرير ديلويت العالمي للهجمات الإلكترونية إنه بات على مسؤولي الحكومات والشركات اعتماد نظام دفاع إلكتروني يكون آمنا ويقظا ومتينا.

ويخلص التقرير إلى أن جميع المؤسسات قد تتعرض لهجمات تطيح بأمن معلوماتها، من هنا تأتي أهمية إدراك كبار المديرين التنفيذيين لخطورة هذه التهديدات التي تترصد شركاتهم وأيا من الأصول فيها- وخصوصا تلك التي تشكل نواة شركاتهم- والتي ستواجه التهديد الأكبر لدى الشركات. ويعاين التقرير هذه التهديدات ومكامن الضعف في 7 قطاعات أساسية هي: التكنولوجيا العالية، والإعلام الإلكتروني، والاتصالات، والتجارة الإلكترونية، والتأمين، والصناعة، والبيع بالتجزئة. كما يشير إلى احتمالات وقوع هجمات إلكترونية في أي من هذه القطاعات وغيرها، والى الأسباب، والسيناريوهات المحتملة وتأثيرها على الشركات. وقال التقرير ان الناس يعتقدون أن الهجمات الإلكترونية محصورة في قطاعات محددة. ولكن الحقيقة هي أن أي مؤسسة تملك بيانات مهمة معرضة لخطر هذه الهجمات. وما من قطاع يتمتع بالمناعة إزاء هجمات كهذه. فقد ساهمت الهجمات الإلكترونية المنهجة التي شهدتها مؤخرا حكومات شرق أوسطية وشركات النفط والغاز في إبراز الحاجة إلى التطرق معمقا الى كيفية مواجهة مخاطر تهديد أمن المعلومات ومعرفة بياناتهم، ومعرفة قيمة تلك البيانات حاليا وعلى مر السنين، ومعرفة هوية المهاجمين المحتملين، ومواردهم ومحفزاتهم للقيام بهذه الاختراقات، وهي الخطوات الأولى لاتخاذ الشركات قرارات حول وسائل الحماية المناسبة لأمن المعلومات».

ووفقا للتقرير، فإن حماية البيانات يبدأ بالتطرق إلى تحديد مكامن الضعف في التطبيقات وإعادة تعزيز البنية التحتية الرقمية. وبالتالي على المؤسسات الحذرة أن تبقى يقظة وتحدد نوع الهجمات التي قد تتعرض لها وبأسرع وقت ممكن. ولاستباق أي هجوم، لابد من تحديد توجه التهديد في وقت مبكر، والسبب الكامن وراء ذلك التهديد وكيف يمكن أن يؤثر على الأنظمة الرقمية لدى المؤسسات. إذ ان الرصد المبكر لأي هجمات إلكترونية من شأنه أن يدفع بالشركة إلى اتخاذ التدابير الوقائية لعزل وإزالة هذا التهديد والحد من عواقب الهجمات المحتملة.

«الكويتية الصينية»: دول الخليج متخلفة بالاستثمار في التكنولوجيا

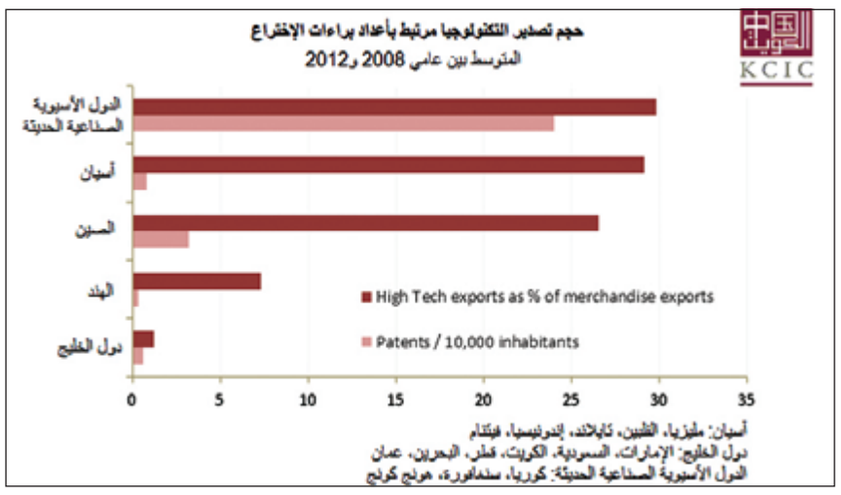

أكد تقرير صادر عن الشركة الكويتية الصينية الاستثمارية على ان اقتصادات دول الخليج تعد حالة خاصة من بين الاقتصادات ذات الدخل العالي، إذ إن حصة صادرات التكنولوجيا من إجمالي صادراتها لاتزال ضئيلة، وليس هنالك علامات بأن هذه الحال ستتغير في المستقبل بسبب المستوى المتدني للإنفاق على البحوث والتطوير في مجال التكنولوجيا في الخليج وأيضا بسبب الحجم القليل لعدد براءات الاختراع التي تم تسجيلها في هذه الدول، حيث إن مستوى الإنفاق وعدد براءات الاختراع مماثل لما نجده في الاقتصادات ذات الدخل المنخفض.

بصفة عامة، الاستثمار في البحوث والتطوير يؤثر إيجابيا على حجم تصدير التكنولوجيا، بما أن البحوث والتطوير تؤدي إلى زيادة إمكانيات الإنتاج المعتمدة بشكل كثيف على التكنولوجيا. بالإضافة إلى ذلك، كلما كانت حصة التكنولوجيا كبيرة في حجم التصدير، ارتفع الدخل للفرد. ومع ذلك، لا ينطبق هذا النموذج على بعض الدول.

وتعد إندونيسيا وماليزيا والفلبين من بين الدول الآسيوية التي كسرت قاعدة ارتباط حجم تصدير التكنولوجيا بالعوامل التي تدفع إلى تصدير التكنولوجيا. فحجم تصدير التكنولوجيا من هذه الدول كبير جدا مقارنة بحجم الإنفاق على البحوث والتطوير وعدد براءات الاختراع. وهذا الواقع المعاكس له تفسير بسيط وهو أن هذه الدول لم تطور شبكة متينة من الشركات الوطنية التي يمكنها تطوير التكنولوجيا. قبل الركود العظيم، كانت أكثر من 70٪ من البضائع المصدرة تذهب إلى اقتصادات ذات الدخل العالي، وبعضا من هذه البضائع كانت على شكل سلع ذات قيمة مضافة متدنية على الرغم من كونها منتجا تكنولوجيا. والسبب يعود إلى أن الشركات من الدول المتقدمة قد استعانت بهذه الدول كمصادر خارجية للإنتاج لتدني تكاليف الإنتاج، واستمرت هذه الشركات في توفير الخدمات ذات القيمة العالية في بلد إنشائها.

يمكنها اعتماد النموذج الصيني لتنويع مصادر الدخل

وقال التقرير ان دول مجلس التعاون، وأيضا دول آسيوية ذات دخل منخفض مثل الهند، لديها مستوى ضئيل من تصدير التكنولوجيا والإنفاق على البحوث والتطوير، لأن دول الخليج والهند لم تنشئ شركات يمكنها تطوير التكنولوجيا. وهذه الحالة عادة ما نجدها في اقتصادات ذات الدخل المنخفض فقط، ولكن نجدها أيضا في دول الخليج حيث 80٪ من البضائع المصدرة هي من الوقود. وفي مثال للاقتصادات ذات الدخل المنخفض، 75٪ من البضائع المصدرة من قبل الهند هي من السلع الغذائية والصناعية. نموذج دول الخليج يعتمد على النفط، والبيانات تشير إلى أن القليل تم استثماره في البحوث والتطوير عامة أو في مجال علمي بهدف تنويع الإنتاج.

وعلى عكس دول الخليج، تظهر كوريا وسنغافورة وتايوان وهونغ كونغ كاقتصادات ذات دخل عال إذ تمكنت هذه الدول من تطوير نموذج عالي الجودة للنمو وهو ما دفع أداءها القوي في قطاع التكنولوجيا، وبالتالي حققت هذه الدول مستوى متقدما في تصدير التكنولوجيا ذات الجودة، وأيضا في الناتج المحلي الإجمالي للفرد الذي يتعدى مستوى 25 ألف دولار لم تحافظ جميع الدول على نموذجها مع مرور الوقت.

والصين، من ناحية أخرى، بدأت ترسم توجها مشجعا في مجال التكنولوجيا بزيادة الإنفاق على البحوث وبزيادة حجم السلع التكنولوجية التي يتم تصديرها. تضاعف نسبة التكنولوجيا من الناتج المحلي الإجمالي بثلاث مرات في 15 عاما، وكان تضاعف الإنفاق على البحوث والتطوير وأيضا حجم براءات الإختراع مماثلا، أي أن العملاق الآسيوي يتوجه إلى تطوير أعمال محلية تؤثر إيجابيا على مؤشرات البحوث والتطوير كما على الدخل. ويمكن القول إن الصين تتوجه إلى نموذج يطابق ما نراه في الاقتصادات ذات الدخل العالي.

ومنذ التسعينات، استطاعت اقتصادات مثل كوريا وسنغافورة تحسين مستوى الدخل بشكل ملحوظ عبر الاستثمار في البحوث والتطوير وتسجيل أعداد كثيرة من براءات الاختراع. تظهر البحوث هنا كأحد المسارات التي تؤدي إلى التطوير الصحي وينعكس على مستوى الدخل مثلما هو الحال في الصين.

تشير هذه الأمثلة إلى أن اعتماد استراتيجية تطوير قطاع التكنولوجيا محليا من خلال موارد القطاع الحكومي أو الخاص، ستأتي بالفائدة لصالح دول الخليج بحيث تمكنها من تخفيض اعتمادها الكبير على القطاع النفطي.

إعلان توزيع أرباح
للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١

شركة رواحل القابضة
Rawabel Holding Co

يسر مجلس إدارة شركة رواحل القابضة (ش.م.ك. قابضة) أن يعلن للمساهمين الكرام وبعد موافقة الجمعية العمومية بتاريخ 3 أغسطس 2014 م.

عن بدء توزيع أرباح الأسهم للسنة المالية المنتهية في 2013/12/31 م وذلك اعتبار من يوم الأحد الموافق 2014/8/10 م .

توزيع أرباح نقدية بواقع 5٪ من القيمة الاسمية أي بواقع 10 فلس/لكل سهم

وذلك للمساهمين المسجلين في سجل مساهمي الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العمومية العادية .

في مقر شركة رواحل القابضة الكائن في - القبلة - شارع فهد السالم - مركز الصفاة - الدور 18 .

وذلك خلال أوقات العمل الرسمية من الأحد إلى الخميس من الساعة 10:00 صباحاً وحتى الساعة 1:00 ظهراً.

- الرجاء إحضار البطاقة المدنية الأصلية .

لمزيد من المعلومات
يرجى الاتصال على الارقام التالية : 22958560 -22958578

مجلس الإدارة